الاتحاد الزراعى الدولى

رسالة مسيو ايرست لور (Erust Laur) وكيل الاتحاد المفوض بالنيابة عن الرئيس أثناء الحرب لأعضاء الهيئات التى يضمها الاتحاد الزراعى الدولى :— Brugg, Switzeland

---

ولو أن نهاية الحرب ما زالت غير منظورة إلا أن التفكير قد بدأ فى كثير من البلدان فيما سيكون عليه نظام العالم وخصوصاً النظام الإقتصادى بعد انتهاء الحرب. على أن هـذه المذكرات لا تؤتى ثمرها إلا بالتعاون مع الناحية الزراعية ومع ذلك فيبدو أن الحالة ستكون مماثلة لما كانت عليه عند نهاية الحرب العالمية الماضية من حيث تقديم جميع الآراء المستندة إلى المصالح التجارية والميل إلى حرية التجارة مع إعطاء قليل من العناية للظروف والحاجيات الزراعية.

وعلى ذلك فإنى أعتبر من العدل أن يقوم ممثلو الهيئات الزراعية فى الوقت المناسب بإعلان ما يرونه من آراء خاصة فيما يصح أن يبنى عليه إعادة تنظيم الحالة الاقتصادية للعالم. ولفتح باب المناقشة فى هـذه الموضوعات رأيت من حقى أن أتقدم اليكم بقليل من المبادىء. وسأقصر كلامى على المسائل التى لا يتوقف حلها لحد ما على نتيجة الحرب.

المبدأ الأول — يجب المحافظة على قوة الشراء فى البلدان الزراعية عن طريق الاحتفاظ بمستوى مناسب للأسعار.

ملاحظات — إن الأزمة الإقتصادية الطاحنة التى أعقبت الحرب العالميـة الماضية لم تكن نتيجة مباشرة للحرب ذاتها وما نشأ عنها من تخريب وديون ثقيلة تحملتها الدول بقدر ما كانت نتيجة للأزمة الزراعية التى نشأت من التسرع فى زيادة الإنتاج الزراعى وانحطاط الأسعار. وقد كان من نتيجة الضرر الذى نزل بقوة الشراء فى البلدان الزراعية أن خفض الإنتاج الصناعى الآلى والحرف اليدوية وهذا أدى إلى مشكلة التعطل.

المبدأ الثانى — يجب أن لا تخضع شئون تصدير واستيراد المنتجات الزراعية

للجهود التجارية التى هدفها إحداث انقلاب . بل يجب أن تكون هذه الشئون تابعة للحاجة الحقيقية فى البلدان المستوردة

ملاحظات — إن حرية التجارة تفوض الزراعة فى البلدان الصناعية وتعرض للخطر الأحوال الزراعية فى البلدان الزراعية نفسها وذلك عن طريق هبوط الأسعار . ولا يجنى الأرباح إلا التجارة . ورسوم الاستيراد التى تفرض على حاجيات الإستيراد الحقيقية تكون بالنسبة للزراعة فى البلدان المستوردة أهم من رسوم الجمارك . وفوق ذلك فان طبيعة هـذه الرسوم تسمح بالتفاهم نوعا مع البـلدان الزراعية أكثر مما يسمح نظام الرسوم الجمركية .

المبدأ الثالث — تكون أسعار المنتجات الزراعية فى البلدان الصناعية خاضعة للمعاهـدات التجارية المتبادلة والإجراءات التى تتخذها من تلقاء نفسها تلك البلدان بينما البلدان الزراعية تعتمد على العرف الدولى فى كل ما يتعلق بانتاجها وبيع منتجاتها . وعليه يجب العودة إلى الأخذ بما بدىء به قبل شبوب الحرب من وضع هذا العرف بالنسبة مثلا لحاصلات القمح وقصب السكر والخشب الخ بل وتنمية هذا النظام .

ملاحظات — أول واجب هو تنظيم سوق الحبوب . على أن هذا التنظيم يجب العمل على استكماله بوضع نظام لاستيراد الدهون من المناطق الحارة .

المبدأ الرابع — يجب تشجيع الوسائل المؤدية إلى إفساح المجال أمام المنتجات الزراعية على أن لا تتنافى هذه الوسائل مع المزاحمة المشروعة . بل يجب أن يكون الإعتماد فى ذلك أولا على زيادة الإستهلاك مع الإهتمام بنوع خاص باستعمال الحبوب فى تغذية الماشية وزيادة استهلاك المنتجات الحيوانية . ومع ذلك فان هـذه الإجراءات لا تكون ذات أثر فعال إلا إذا استكملت بتشريع يحد بنسبة معقولة من استهلاك دهون المناطق الحارة .

ملاحظات — مع استثناء المواد الدهنية التى تنتج من المناطق الحارة فإن الإنتاج الزراعى العالمى ليس أكثر من حاجة العالم ولكن الحقيقة إن هناك ضعفاً أو نقصاً فيما يجب أن يكون عليه الإستهلاك ولا يزال أمام المنتجات الزراعية مجال واسع جداً للاستهلاك .

المبدأ الخامس — الأسعار الطيبة تنشط الإنتاج وكذلك الأجور والإيرادات الطيبة تنشط الطلب . أما التجارة الحرة فإنها تدخل الاضطراب على التوازن بين نفقات الانتاج والأسعار والأجور وتنشىء أزمات اقتصادية دورية وهذه النتيجة محققة الوقوع خلال السنة الأولى التى تعقب انتهاء الحرب .

ملاحظات — إن سياسة الحرية الاقتصادية والمزاحمة التى لاحد لها من آثار الماضى ويجب مقاومة كل محاولة لإحياء هذه السياسة بعد انتهاء الحرب . وسوف لا يكون هدف الحياة الاقتصادية جنى الأرباح الطائلة بل توزيع الدخل القومى توزيعاً عادلا .

المبدأ السادس — يجب منع التعطل فى المصانع الآلية واليدوية . وسيكون من أثر عودة الجنود بعد تسريحهم إلى أوطانهم ودخولهم فى الحياة الإقتصادية سبباً فى نشوء مسائل لا يمكن حلها إلا بتدخل من الدولة حتى لا تؤدى هذه المسائل إلى أزمات حادة . . ولذلك فإنه من غير الممكن إلغاء رسوم الاستيراد ورسوم الجمارك .

ملاحظات — يسلم الإنسان — فيما يختص بالصناعة التى يمكن زيادة إنتاجها لسد حاجات البلاد باجراءات مانعة من المنافسة لحمايتها — بأن التجارة الدولية يجب أن تقدر حق قدرها لمبادىء أخرى أكثر مما فى حالة الزراعة . ومع ذلك فإن التجارة الحرة خلال السنة الأولى من انتهاء الحرب معناها تعطل العمال عن العمل فى كثير من الصناعات مما قد يؤدى بسهولة إلى صعوبات اجتماعية .

المبدأ السابع — يبدو من المرغوب فيه بل من الضرورى إعادة حرية الأجور دون إبطاء وتنظيم العلاقات النقدية وحرية تنقل الأفراد . على أن الدول ستجد نفسها أول الأمر فى حاجة إلى الإحتفاظ بإجراءات معينة مما يتعلق بمؤسسات العمال الأجانب .

ملاحظات — يجب على الدول الكبيرة تنظيم نقدها وتثبيته كما يجب أن يختفى نظام النقد المتبع فى التجارة الدولية . أما نظام حرية تنقل الأفراد وعلى الأخص السواح فيجب إعادة تأسيسه ويقتصر على تحديد هجرة العمال فى مبدأ الأمر .

المبدأ الثامن — فيما يختص بالإنتاج واستعمال البضائع يجب أن يقتصر مجهود الدولة على التوجيه والحماية . ويجب الإحتفاظ بالجهود والإبتكارات الشخصية .

ملاحظات — يجب على الدول والهيئات التعاونية والعمالية أن تشجع الإقتصاد الخاص لا أن تضيق عليه فيبقى الزارع حراً فى عمله وكذلك الصناعة الآلية واليدوية لحد كبير . ولكن لحد أقل من ذلك فى التجارة التى تقع تحت كثير من القيود خصوصاً التى تصدر من الهيئات التعاونية والدولة ومع ذلك يجب أن لاتخنق الأعمال الخاصة . ويجب على هيئات العمال واتحادات التجارة أن تصل إلى تقرير عرف خاص بأحوال العمل والأجور . وتكون مهمة الدولة الرقابة ووضع القرارات النهائية .

وأجد من حقى أن أقدم هذه التوصيات والمبادئ والملاحظات لعنايتكم وأكون شاكراً لكم لو قمتم بتقديمها للسلطات والهيئات والأخصائيين المختصين بهذه الموضوعات . وبمجرد ما تضع الحرب أوزارها نعتزم دعوة الهيئات الزراعية بكافة البلدان لمناقشتها . وعندنا إن هذه الموضوعات عظيمة الأهمية لفائدة البلدان الزراعية بجميع أنحاء العالم وان إرجاءها أو تأخيرها فى الوقت الحاضر عظيم الخطر لأن كافة الشئون المرتبطة بإعادة إنشاء نظام اقتصادى للعالم يكون فى طليعتها الاتجاه نحو حرية التجارة والمصالح التجارية .